مرتكزات الديموقراطية في الخطاب الناصري

جمال الشلبي*

ملخص: هل يمكن تحقيق ديموقراطية سياسية في العالم العربي دون القضاء على الظلم الاجتماعي القائم وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية؟ وهل يمكن إقامة هذه الديموقراطية بغياب «اقتصاد دولة» يأخذ بعين الاعتبار الملكية الفردية والتخطيط لبناء قطاع عام لصالح الأغلبية من الشعب؟ ربما كانت التجربة الناصرية من أبرز التجارب العربية الحديثة التي حاولت الإجابة عن هذا السؤال الصعب عبر نظريتها السياسية العامة، ولا سيما خطابها المنبثق من صاحب التجربة: الرئيس جمال عبدالناصر ونظامه السياسي الذي استمر من 1952 إلى 1970. ومن هنا تتبدى أهمية هذه الدراسة في محاولتها تفكيك مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري بوصفها تجربة عربية حديثة، وتعرف أجزائه الرئيسة المكونة له من خلال النص المكتوب والمنطوق عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها تجيء في عصر يتصارع فيه كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحت شعار العولمة.

المصطلحات الأساسية: الديموقراطية، الناصرية، الخطاب، الاشتراكية، اقتصاد الدولة، الصراع الطبقي، القطاع العام، الملكية العامة، الملكية الخاصة، العدالة الاجتماعية، رأس المال.

مقدمة:

أصبح مفهوم الديموقراطية من أكثر المفاهيم شيوعاً في الخطاب السياسي المعاصر، وبخاصة في نهاية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين. وأصبحت الغالبية العظمى من النظم السياسية – إن لم يكن جميعها – تُوصف أو تصف

* أستاذ مساعد في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجامعة الهاشمية، الأردن.

نفسها «بالدولة الديموقراطية». ومما ساعد على شيوع هذا المفهوم سقوط الأنظمة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أدى إلى هيمنة الفكر الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، من خلال التركيز على مفهوم الديموقراطية الذي يعد من أهم الأسس التي يقوم عليها نظامه السياسي.

وتعد الدول العربية من الدول المتأثرة بالمد الديموقراطي، أو ما يسمى في لغة الخطاب السياسي الحالي «بالتحول الديموقراطي» (جمال الشلبي، 8:2000). وهو المفهوم الذي يثير كثيراً من الجدل والنقاش حول النموذج الأمثل للديموقراطية، أو النموذج الأمثل لتطبيقها في المجتمعات العربية، لتتناسب وخصوصية هذه المجتمعات وظروفها الداخلية.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل حول بعض التجارب التي شهدها العالم العربي خلال الحقبة السابقة، حيث تبدو «تجربة» النظام الناصري التي حاولت طرح مفهوم خاص للديموقراطية، نموذجاً جيداً لدراستها ومعرفة المرتكزات والأسس النظرية العامة لهذا المفهوم، ولا سيما أنها كانت – وما زالت – تتهم بأنها تجربة غير ديموقراطية، على الأقل، من ناحية الممارسة العملية.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد المرتكزات والأسس النظرية العامة التي قام عليها مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري، من خلال تحليل مضمون هذا الخطاب، للفترة الممتدة من 23 تموز/ يوليو 1952 إلى 28 أيلول/سبتمبر 1970، حيث سنحاول الإجابة عن السؤال الآتي: ما المرتكزات أو الأسس التي تقوم عليها الديموقراطية في الخطاب الناصري؟

1 – تحديد المفاهيم:

قبل الرد على هذا التساؤل، وللوقوف على أرضية مشتركة من المفاهيم والمدلولات فإنه يتحتم علينا أن نحدد مفاهيمنا المستخدمة في هذه الدراسة: الخطاب، والديموقراطية، والخطاب الناصري، فعلى ذلك يعتمد الفهم اللاحق لأي تحليلات أو تفصيلات.

أولاً – الديموقراطية:

يمكن القول إن مفهوم الديموقراطية متعدد التعريفات والتصورات والدلالات، على الرغم من ادعاء معظم أصحاب النظم السياسية بأشكالها المختلفة، منذ اليونان الذين اخترعوا هذه المفهوم إلى الآن، بأنهم «ديموقراطيون». والغموض يتأتى إلى

هذا المفهوم من تأقلمه مع «الظروف والزمن»، وأن هذا التلون هو في الحقيقة نتيجة ترابط هذا المفهوم مع تطور الأرضية الثقافية الاقتصادية من جهة وانعكاسها على نفسية الفرد من جهة أخرى. فمثلاً اعتبرت الديموقراطية الإغريقية لدى كثيرين على أنها تمثل الديموقراطية الحقة، في حين أنها كانت تمثل «ديموقراطية ناقصة» لأنها كانت تمثل الطبقة الأرستقراطية مستبعدة من ذلك العبيد والأجانب والفقراء، إما لفقدانهم الحرية أو القوة الاقتصادية. وكرد فعل على هذه الديموقراطية جاءت الديموقراطية الكنسية لتركز على حرية الإنسان والمساواة، ولتسقط هي أيضاً بإشكالية الديموقراطية التي تعبر عن هيمنة طبقة واحدة هي طبقة «القساوسة والإقطاع» (سويم العزي، 1987: 85).

ولم تسلم الديموقراطية الليبرالية هي الأخرى من خصوصية «ديموقراطية الطبقة» فكما يقول كروفورد بورك ماكيفرسون «إن الديموقراطية الليبرالية أصبحت مقبولة فقط عندما اعتقد المنظرون الليبراليون بأنه ليس هناك خطر على الملكية ولا على وجود المجتمع الطبقي من انتشار فكرة الاقتراع العام والمساواة في التصويت». وقد ربط مفهوم الديموقراطية بوجود الحرية والاستقلالية (سويم العزي، 1987: 85).

وقد أثار مفهوما حرية الفرد واستقلاليته رد الفعل المتمثل في الدعوى القائلة: إنه بسبب تداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الدولية وانعكاسها على نفسية الفرد، أفقد هذا الإنسان استقلاله. وهي الحجة التي اعتمدتها كثير من الحركات التي تناهض المفهوم الغربي للديموقراطية، ولا سيما الاشتراكية والشمولية منها، ومن ثم فهي تؤكد أنها «الوحيدة القادرة على تحقيق استقلالية الفرد من خلال الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تكون محتوى الحرية» (سويم العزي، 1987: 84).

وعلى الرغم من هذا التداخل في المفاهيم سنشير إلى بعض التعاريف النظرية والإجرائية لوسم مفهوم الديموقراطية وتحديدها. فالديموقراطية بالمفهوم اليوناني تعني: «حكم الشعب بالشعب وللشعب» (Prèlot, 1961: 49). وتعرف الديموقراطية على أنها «أي نظام سياسي أو اجتماعي يعنى بالتقليل من شأن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تلك التي تنشأ بسبب عدم العدالة في توزيع الملكيات الخاصة. وهذا الشكل من أشكال الديموقراطية عرف بالديموقراطية الاقتصادية أو الاجتماعية» (Robert, et al., 1990: 5).

وتعرف الديموقراطية على أنها «نظام يمتلك المواطنون من خلاله تجاه السلطة الحق في المشاركة السياسية (أي التصويت Vote)، والحق في الاعتراض (أي حرية المعارضة liberté d'opposition)» (Guillien et al., 1990: 174). وهناك من يضفي على مفهوم الديموقراطية بعداً أشمل يتضمن الدولة والمجتمع، فيعرفها بأنها: «شكل من أشكال الدولة أو المجتمع تتكون فيه إرادة عامة، أو هي نظام اجتماعي يخلقه أولئك الذين يحكمهم هذا النظام وهم «الشعب». وفي هذا النظام تقوم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، وفق مبدأي المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم حياتهم العامة» (محمد فريد حجاب، 1992: 69). ويرى المفكر السوري برهان غليون (1996: 40) أن مفهوم الديموقراطية يتضمن ثلاثة مبادئ هي: التعددية التنظيمية والفكرية، والتداول السلمي للسلطة، وسيادة القانون.

ومهما يكن من اختلاف في التعريفات السابقة لمفهوم الديموقراطية، فإن ثمة مجموعة من الأسس النظرية والفكرية العامة التي يقوم عليها هذا المفهوم، وهي: مبدأ سيادة القانون، والتمييز بين السلطات المؤسسة والسلطات المؤسسية، ومبدأ السيادة الشعبية، ومبدأ التمثيل النيابي، ومبدأ الأغلبية (حامد ربيع، 1975: 60–68).

ولن تقوم هذه الدراسة بتبني مفهوم معين أو مسبق للديموقراطية في الخطاب الناصري، بل ستحاول «استنباط» مفهوم الديموقراطية الناصرية وأسسها ومرتكزاتها كما هي في هذا الخطاب، وليس كما هي ممارسة على أرض الواقع من قبل النظام السياسي القائم، وذلك بعد تحليل هذا المفهوم، ودراسة أبعاده المختلفة عبر الخطاب المنطوق والمنشور في الكتب والمقالات، ووسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً – مفهوم الخطاب الناصري:

من أجل الوصول إلى تعريف لمفهوم «الخطاب الناصري»، يجدر بنا، بداية، تعريف بعض المفاهيم المكونة والمكملة له؛ كمفهوم الخطاب بالمعنى المطلق ومفهوم الناصرية.

المفكر المغربي محمد عابد الجابري يعرف الخطاب بأنه «مجموعة من النصوص، والنص رسالة من الكاتب إلى القارئ». ويرى أيضاً بأنه «مقولة الكاتب أو أقاويله، وهو بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر مصوغة في بناء استدلالي، أي على شكل مقدمات ونتائج، أو استعمال لمفاهيم وإقامة علاقات معينة بينها» (محمد عابد

الجابري، 1992: 10). ويعكس الخطاب «تصوراً للإنسان والمجتمع والوجود» (المنصف وناس، 1992: 7). كما يُمكن أن يعرف الخطاب على أنه «مجموعة الأفكار والمواقف والمفاهيم الواردة في النصوص». ويمكن «تتبع الخطاب من خلال أخذ نماذج من النصوص الواردة في هذا الخطاب وتحليلها» (المنصف وناس، 1992: 12). فدراسة خطاب ما تتم بشرح الكتابات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أو نماذج منها وتفسيرها وتحليلها.

ويمكن القول، بناء على التعريفات السابقة، إن مفهوم الخطاب يرتكز على عدة أسس فكرية أهمها: أن الخطاب هو نص مكتوب، أو منطوق، أو مصرح به، وأن النص يتضمن مجموعة من الأفكار والمفاهيم حول قضايا محددة. وإذا كان النص سياسياً، فإنه يعبر عن مجموعة الأحكام السياسية لمن صدر عنه الخطاب. وأن هذه الأفكار والمفاهيم تعبر عن مواقف صاحب الخطاب وتصوراته أو نظرياته. ويمكن اعتبار العلم بأنه يمثل (خطاباً) ولكنه «خطاب منظم منصب على الواقع، أي أن مضمونه «متناسق داخلياً»، وهذا ما يميزه عن الخطابات الأخرى، ولا سيما الخطاب السياسي الذي يتساهل، بلا مبالاة، مع التناقضات والتعارضات التي تحتويه» (Denquin, 1985: 17).

وفيما يتعلق بالناصرية فقد ورد عديد من التعريفات لمفهومها، وهي في معظمها وردت لمفكرين ناصريين، ومنها أنها «مذهب سياسي جاء نتاجاً لمجموعة المعالم والقيم الفكرية ومحصلاتها التطبيقية التي أرسى دعائمها النظرية، وقاد تجربتها العملية جمال عبدالناصر عبر 18 عاماً» (كمال أحمد، 1986: 5). ويرى جمال سليم أن الناصرية «نشأت في الأصل كحركة تحرر وطني بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وخاضت الناصرية معاركها الأولى تحت هذا الشعار، وهذا ما أكسبها قوة دفع نحو الأبعاد الاجتماعية التي بدأت بالتمصير، ثم بالتأميم، مما مهد طريق ثورة يوليو نحو بناء الاشتراكية» (جمال سليم، 1986: 19).

وهكذا، فإن الخطاب الناصري، يعني كل ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر أو صرح به، أو ما تعلق بأثره المكتوب الصادر في فترة حكمه، الممتدة من 23 تموز/ يوليو 1952 إلى وفاته في 28 أيلول/ سبتمبر 1970. وبشكل أكثر تحديداً، فإن عينة الدراسة ستكون: الخطب الخاصة بعبدالناصر، وكتاب «فلسفة الثورة» الذي صدر عام 1954، و«الميثاق» لعام 1962 (لأنه يعكس بشكل كبير وعميق فلسفة قائد النظام، أي عبدالناصر)، وبيان 30 مارس 1968.

وحتى لا تظهر الدراسة بأنها تقدم مادة نصوص وخطابات «جامدة»، سنقوم بالاستعانة ببعض المفكرين والباحثين في الشأن الناصري، لتفسير نص ما أو التعليق عليه، وربما إظهار بعض التناقض بين الخطاب المعلن والممارسة على أرض الواقع. وكل هذا سيعطي نوعاً من المقارنة المطلوبة والمستساغة لفهم هذا الخطاب السياسي المعاصر.

2 – مقترب الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى أداة «تحليل المضمون»، الذي نعتقد بأنه أكثر الأدوات ملاءمة لتحقيق هدف الدراسة، وبخاصة أنه يعزى إلى هذه المنهجية مهمة إبراز «النموذج المرجعي» modèle de base، أي مجموعة القواعد والبناءات العقلية التي تسمح بإنتاج خطاب سياسي متناسق ومتناغم» (Ansart, 1977: 69).

ولعل «التحليل الغرضي» باعتباره أحد أساليب تحليل المضمون هو الأسلوب الأقرب لغايات الدراسة. وحتى نستطيع أن نفهم وندرك هذا المقترب يجب التمييز بين مفهومين متشابهين إلى حد كبير هما: «الوصف الغرضي» و«التحليل الغرضي». فالأول شائع في القراءات التقليدية لفكر عبدالناصر، وهو لا يمس ترتيب الموضوعات أو تسلسلها الوارد في النص أو النصوص التي يعمل عليها (هنا خطاب عبدالناصر)، فيخضع الباحث موضوع بحثه للترتيب الموجود في هذه النصوص، ولا يحدد مسبقاً أغراضاً ينوي البحث عنها، فيكتفي بقراءة النصوص ويصف ما جاء فيها من أغراض عن طريق الاستشهاد ببعض المقاطع المختارة. كما أن عدم توافر قاعدة معرفية مقبولة فيما يتعلق «باختيار النصوص» Choix de textes، يجعل مفسر هذه النصوص يحاول باستمرار اختيار فقرات تتطابق مع تفسيره وتحليله، وإهمال تلك الفقرات التي قد تناقض طروحاته، «مما يفتح المجال واسعاً لسوء النية السياسية والتفسيرات التحزبية التي تستطيع أن تجعل من ماركس مرة منظراً ومحرراً للطبقات المستغلة ومرة أخرى صاحب أيديولوجية الدولة الشمولية (أو الكلية)، وتجعل من بوكنين[1] مخترع الفوضوية على أنه رجل محافظ» (Ansart, 1977: 68).

(1) ميخائيل الكسندروفيتش بوكنين Bakounine من ثوار روسيا، ولد عام 1814 وتوفي في بيرن 1876. وشارك في ثورة باريس عام 1848، وثورة براغ. عضو في الأممية الدولية الأولى من 1868 إلى 1872، وفيها اعترض على ماركس، واعتبر منظر المذهب الفوضوي.

أما الثاني، فيتميز عن «الوصف الغرضي» بكون التحليل عملية مركبة خاضعة لترتيب يحدده الباحث بحسب موضوع بحثه، وليس بحسب ترتيب الموضوعات الواردة في النص أو تسلسلها.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب التحليل الغرضي، إلى جانب أسلوب الوصف الغرضي، من الأساليب الغالب اتباعها في تحليل الفكر الناصري. ومن أمثلته: كتاب أحمد صدقي الدجاني «عبدالناصر والثورة العربية» الذي يشكل – برأي مارلين نصر – أفضل نموذج لأسلوب التحليل الغرضي. والمثال الثاني، مقالة بعنوان «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو» يقتصر كاتبها أحمد حمروش على إثبات غرض واحد يفصله في نقطتين: ظهور فكرة القومية العربية عند عبدالناصر في كتبه وخطاباته، والإيمان بها والبقاء عليها على الرغم من الانفصال (مارلين نصر، 1981: 31–32).

إن مقترب «التحليل الغرضي» الذي تستند إليه هذه الدراسة يقوم على أساس تحديد مفهوم الديموقراطية والركائز التي يقوم عليها الخطاب الناصري بالاستشهاد الحرفي بالنصوص التي سيكون مصدرها كل ما قاله الرئيس عبدالناصر، أو كتبه أو صرح به، أو ما يتعلق بآثاره المكتوبة. بالإضافة إلى تفسير هذه النصوص والتعليق عليها.

وتحاول هذه الدراسة التغلب على بعض الانتقادات التي أوردتها مارلين نصر أو بيير انسار Pierre Ansart في كتابه «أيديولوجيات وصراعات وسلطة» على أسلوب التحليل الغرضي، من مثل تجنب القراءة الانتقائية للنصوص المدروسة، وعدم التعامل مع النصوص كمادة خام. إذ سيجمع أكبر قدر ممكن من النصوص المتعلقة بالموضوع. ولن نكتفي بالاستشهاد ببعض النصوص، وإنما سنمتد إلى شرحها وتفسيرها والتعليق عليها قدر الإمكان.

وبداية لا بد من التذكير أن ثورة 23 يوليو جعلت إقامة الحياة الديموقراطية المبدأ السادس من مبادئ الثورة، وتأتي بعد القضاء على الاستعمار وأعوانه، والإقطاع، وإقامة العدالة الاجتماعية (أحمد يوسف أحمد، 1996: 43). ويسوغ عبدالناصر هذا الترتيب قائلاً: «ومنذ قيام الثورة عبأنا جهودنا وركزنا نشاطنا في سبيل تهيئة الجو الصالح لقيام حياة ديموقراطية تسودها العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 61).

وهكذا يتضح لنا أن عبدالناصر كان يرى أن هناك متطلبات اجتماعية

واقتصادية لا بد أن تتحقق، جنباً إلى جنب، مع المرتكزات السياسية حتى تتحقق «الديمقراطية السليمة» المنشودة. وسنلقي فيما يأتي الضوء على المرتكزات النظرية العامة الثلاثة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتضمنها الخطاب الناصري في رؤيته للديموقراطية.

أولاً – الركيزة الاجتماعية:

تعد الركيزة الاجتماعية، من أهم الركائز في الفكر الناصري وخطابه، فهي تمثل حجر الأساس الضروري الذي تقوم عليه – ومن خلاله – الركيزتان الأخريان الاقتصادية والسياسية، لبناء المجتمع الاشتراكي القائم على العدل، والمساواة، والحرية. ومن هنا سنحلل هذه الركيزة إلى جزيئاتها الرئيسة المهمة المتمثلة بقضيتي: إزالة الفوارق الطبقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

1 – إزالة الفوارق الطبقية:

يرى الخطاب الناصري أن أحد مساوئ النظام السابق لثورة 1952، وجود الظلم الاجتماعي الناتج من التفاوت الطبقي الحاد داخل المجتمع المصري، مما أسفر عن سيادة طبقة قليلة العدد على بقية الطبقات وتمتعها بامتيازات كبيرة. ومن أجل ذلك، كان هدف الثورة، كما أوضح الخطاب، إعادة التوازن الطبقي للمجتمع، ليتم تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقود، بدورها، إلى العدالة السياسية أو الديموقراطية السياسية.

وقد عبر عبدالناصر منذ بداية الثورة عن هذا التصور وعن هذا الاقتناع في خطاب له ألقي بمناسبة افتتاح مركز هيئة التحرير في شبين الكوم عام 1953 قائلاً: «لقد ورثنا طبقة من الحكام والأشراف ترفعوا عن الشعب، وانقسمت البلاد إلى فئتين، كل منهما تكره الأخرى وهما من طينة واحدة: معسكر العبيد وطائفة الأسياد» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 34).

ولا بد أن تؤدي سيطرة الطبقة الواحدة، بحسب الخطاب الناصري، إلى الصراع بين الطبقات، لأن الطبقة المسيطرة تسعى دائماً للحفاظ على أوضاعها القائمة بشتى السبل، في حين لا بد للطبقات الأخرى من تغيير هذا الواقع، وصولاً إلى حقوقها. ولهذا السبب فقد أعلن عبدالناصر في خطاب له في 17 حزيران/يونيو 1953، أي بعد مضي أقل من عام على الثورة: أن «سياسة العهد الجديد تقوم على أساس تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 71).

وعاد عبدالناصر، فيما بعد، للإشارة إلى هذا الواقع بوضوح وتفصيل أكثر، مبدياً في الوقت ذاته الحل أو المنهج الذي ينبغي تبنيه للقضاء على ظاهرة التفاوت الطبقي أو الصراع الطبقي قائلاً: «أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى، ولا نجامل أحداً، ولا نقبل رشوة كما كانوا يصنعون في الماضي، وإلا كنا خائنين للمبادئ التي قامت عليها رسالة الثورة. سنكون حكاماً بين الجميع ننصف صاحب العمل وننصف الفلاح وصاحب الأرض ونعمل لإيجاد تعاون قوي بين هذه الفئات جميعاً، حرية للجميع، ومساواة للجميع، وعدل للجميع» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 187).

إن رؤية عبدالناصر في حتمية الصراع الطبقي في المجتمع لا تبتعد كثيراً عن رؤية كارل ماركس «الذي كان يرى أن التعارض بين الموظفين وأرباب العمل، وبين العمال ومالكي وسائل الإنتاج أمر حتمي، وأن كل طرف من هؤلاء يشكل طبقة، والصراع بين هذه الطبقات هو الطاقة الدافعة لحركة التاريخ، وأخيراً للثورة الاشتراكية» (Birnbaum & Chazel, 1978: 105).

ولهذا فإن الميثاق الناصري يؤكد، من جهته، أن «الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله، وإنما يبقى حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» (الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، د. ت: 44).

ويقوم «الحل الناصري» المتمثل في تذويب الفوارق بين الطبقات – كما يذهب الميثاق – «على إزالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم، ولا يمكن أن يتحقق تذويب الفوارق مرة واحدة، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديموقراطية السليمة بين يوم وليلة. ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال، يوفر إمكانية السعي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً» (الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، د. ت: 80).

ويرى أحد الكتاب الناصريين، أن الصراع الطبقي، ليس أسلوباً ديموقراطياً ولا يؤدي إلى الديموقراطية – من وجهة نظر الناصرية – لأن الديموقراطية هي «سلطة مجموع الشعب وسيادته»، وينتقل من الصراع الطبقي الحتمي والطبيعي إلى الديموقراطية، بتدخل الدولة عن طريق التشريع والتخطيط والقيادة، وذلك على

محورين: الأول: إسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة بإسقاط تحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، ويكون إسقاطها بتجريدها من جميع أسلحتها. والثاني: بحل الصراع الحتمي بين قوى الشعب، بعد إسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة، ونزع الصفة الطبقية عن الأخرى بتذويب الفوارق بينها (عصمت سيف الدولة، 1983: 63).

ومن هنا، فإن الخطاب الناصري يرى وجود قطبين أساسيين في الصراع الطبقي القائم. فهناك من يَستغل، ويتمثل في الإقطاع ورأس المال المستغل، وهناك من يُستغل، ويتمثل ببقية أفراد الشعب. وهذان القطبان يمثلان طرفي العملية أو المعادلة الاجتماعية التي جاء النظام الناصري لمحاولة تعديلها، أو على الأقل، العمل على توازنها.

ويحدد الخطاب الناصري بوضوح الفئات الشعبية والاجتماعية التي يجب أن يعمل النظام لصالحها لرفع شأنها وتقويتها، وتتمثل، كما يذكر الميثاق، «بقوى الشعب العاملة»، والمحددة في الفلاحين، والعمال، والمثقفين، والجنود، والرأسمالية الوطنية أيضاً، حيث اعتبر الميثاق هذا التحالف من «قوى الشعب العاملة» هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل (الميثاق، 1962: 45).

ويلاحظ هنا أن تعبير «قوى الشعب العاملة» يقابل تعبير الطبقة العاملة – أو الكادحة – في الخطاب البعثي، عند استخدام هذا المفهوم بالمعنى الواسع، متلائماً بذلك مع المفاهيم الماركسية المستخدمة لوصف هذه الفئة من المجتمع. ويلاحظ أيضاً، أن الفلاحين يأتون دائماً قبل العمال في الخطاب الناصري، ففي خطاب لعبد الناصر أمام عمال دمياط في 10 نيسان/أبريل 1953 يؤكد هذا التصور بالقول: «فقد قامت الثورة لتدافع عن حقوق الفلاح والعامل، وقامت لتوزيع ثروة الأرض في مصر على أهل مصر بالعدل» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 51)، وذلك على الرغم من النظرة الاستعلائية للخطاب الناصري لهذه الفئة (عبدالله إمام، 1971: 223)، فالخطاب الناصري ينظر إليهم على أن رؤيتهم للسياسة محدودة، وأن خبرتهم بشؤون السياسة والحكم قليلة كذلك، كما أن طبيعة التخلف الذي تعيشه القرية عموماً تفرض عليها عزلة، وقيماً وأفكاراً قد تبعد بهم عن الرؤية الناضجة في المسائل السياسية بالذات (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 140).

ولم يستبعد الخطاب الناصري «الرأسمالية الوطنية»، التي لم ترتبط

بالاستعمار أو تتعاون معه، بل أوجد لها مجالاً واسعاً للانتعاش في عمليات التنمية، ومكنها من أن تجد في دعم الاستقلال حماية لها باعتبارها صناعة وطنية، إضافة إلى أنها لم تستبعد من الاضطلاع بدور في الاتحاد القومي، هي وفئات عديدة من المهنيين والمثقفين الذين ترتبط مصالحهم ارتباطاً مباشراً بخطط التنمية والتصنيع (عبدالله إمام، 1971: 292). وقد جاء الميثاق ليفرق بين «(الرأسمالية الوطنية) التي اعتبرت جزءاً من تحالف قوى الشعب العاملة من ناحية، ورأس المال المستغل الذي اعتبر من التحالف المضاد الذي يجب أن يسقط» (الميثاق، 1962: 45).

ويعد الخطاب الناصري الاستعمار «حليف الرجعية الطبيعي»، فيشير الميثاق إلى أن «الرجعية تملك وسائل المقاومة، وتملك سلطة الدولة، فإذا انتزعت منها اتجهت إلى سلطة المال، فإذا انتزعت منها اتجهت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار. إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح المجموع الشعبي بحكم احتكارها لثروته» (الميثاق، 1962: 45). وما يلاحظ هنا أن الخطاب الناصري استخدم مصطلح «الرجعية» دون تحديد معناه وهويته، ولكن يبدو أن المستهدف كان هو الإقطاع والرأسمالية المستغلة. ولهذا السبب أكد الميثاق «ضرورة سقوط تحالف الإقطاع مع رأس المال»، وهاجم ديموقراطيته التي اعتبرها «ديموقراطية الرجعية» (الميثاق، 1962: 45).

ويمكن إجمال الموقف الناصري تجاه قضية الصراع الطبقي المعبر عنه من خلال الخطاب بأشكاله المختلفة والمتعددة بثلاث مراحل هي:

– **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الممتدة من 1952–1956 ولم يكن يعترف عبدالناصر بالصراع أو وجوده، فقد اعتبر في إحدى خطبه في 19 تموز/يوليو 1952: أن «حكومة الثورة هي حكومة الأمة بطبقاتها جميعاً (..) هي حكومة تنظر إلى مصر كأسرة كبيرة، يعمل كل من فيها لصالحها الأكبر وخيرها المشترك» (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 157).

ومما يلفت الانتباه، أن الثورة التي رفعت مبكراً شعار العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعي بقي شعارها في مجمله إصلاحياً لما هو كائن، وليس تغييراً جذرياً وكلياً للوضع القائم، وهذا ما يعكسه الثالوث المقدس للثورة الذي كرره عبدالناصر في كنيسة الأقباط بالمنصورة في 19 نيسان/أبريل 1953 «الاتحاد، النظام، العمل» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 45).

– **المرحلة الثانية:** وتمتد من 1956–1961 وهي مرحلة الدعوة لإقامة «مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاجتماعي» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 428). وقد تجاهلت هذه المرحلة مشكلة الصراع الطبقي، وإن أشير إلى عدم السماح لرأس المال الفردي بالسيطرة أو الاستغلال، وإلى «إقامة عدالة اجتماعية تقل في ظلالها الفوارق بين الطبقات، وتتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المواطنين» (عبدالله إمام: 1971)، ولم تستبعد أي من الطبقات من عضوية «الاتحاد القومي» الذي خلف «هيئة التحرير».

– **المرحلة الأخيرة:** بدأت مع نشر الميثاق ومشروعه عام 1962، حيث اعترف رسمياً بالصراع الطبقي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، «وإنما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» (الميثاق، 1962: 44). وهذا ما جعل الميثاق يشير إلى أن «ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك، هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن امتيازاتها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير» (الميثاق، 1962: 45).

والحقيقة أن عبدالناصر في دعوته «لتذويب الفوارق بين الطبقات» يميز بين معنى هذا المفهوم والفوارق بين الأشخاص أو الفوارق الفردية، التي يرى أنها من الأمور الطبيعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا ما جعله يقول في هذا الشأن: «عندما أقول تذويب الفوارق بين الطبقات أعني أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التي تمثل تحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل يجب أن تسقط، ويجب أن يكون هناك فرصة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، يجب أن ينتهي عهد الطبقة السائدة، والشعب كله في هذا يمثل طبقة واحدة، طبقة واحدة يعني عدم وجود مستغل وإقطاعي، ورأس مالي مستغل مستبد، ولا يوجد العبيد الذين يعملون في الأرض ويأخذون كفايتهم من الطعام فقط» (مجموعة خطب الرئيس جمال عبدالناصر وتصريحاته وبياناته، من 1962–1964، د. ت: 39).

ويضيف عبدالناصر «عندما أقول تذويب الفوارق بين الطبقات لا أعني تذويب الفوارق بين الأفراد؛ لأن كل فرد له خواصه الأخلاقية وخواصه العملية وخواصه من ناحية المهارة في عمله أو من ناحية التجارب التي أخذها في عمله» (مجموعة خطب الرئيس جمال عبدالناصر وتصريحاته وبياناته من 1962–1964، د. ت: 38).

2 – تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية – وفقاً لوجهة نظر الخطاب الناصري – يتم من خلال تحرر الإنسان المصري من الاستغلال بكل صوره وأشكاله، ومن خلال تكافؤ الفرص بين كل المواطنين، ومن خلال ضمان مجموعة من الحقوق الأساسية للشعب، ولا يتحقق كل ذلك إلا عبر تطبيق «الاشتراكية».

وقد عرف عبدالناصر «الاشتراكية» بالقول إنها «عبارة عن نواح سلبية ونواح إيجابية. النواحي السلبية تتمثل في القضاء على آثار الماضي البغيض، والنواحي الإيجابية تتمثل في البناء للمستقبل الذي ينشده كل فرد فيكم، فالاشتراكية هي القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، والقضاء على الاستغلال في الداخل أو في الخارج. والاشتراكية في معناها الإيجابي هي إقامة اقتصاد وطني، ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد، ثم تطوير هذا الاقتصاد ليواجه حاجات المجتمع والعمل على إقامة عدالة اجتماعية» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 288).

وقد عرّف الميثاق، فيما بعد، الاشتراكية بأنها «إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص» (الميثاق، 1962: 35)، مؤكداً في الوقت نفسه أن الاشتراكية هي «وسيلة وغاية»، وأنها يجب أن تمر عبر مرحلة التحرر الاجتماعي: «إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية، إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية، وذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، وإنما يتطلب توسيع قاعدة هذه الثروة» (الميثاق، 1962: 50). وقد حدد الميثاق الحقوق الأساسية لكل مواطن فيما يأتي:

1 – حق كل مواطن في الرعاية الصحية، بحيث لا تصبح هذه الرعاية مجرد سلعة تباع وتشترى، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادي، ولا بد أن تكون في متناول كل مواطن.

2 – حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه.

3 – حق كل مواطن في عمل ما يتناسب مع كفايته واستعداده، ومع العلم الذي يحصل عليه، ومن المحتم في هذا المجال أن تكون هناك فروق.

4 – حد أدنى للأجور يكفله القانون.

5 – توسيع الضمانات ضد الشيخوخة والمرض بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا أدوارهم في النضال الوطني (الميثاق، 1962: 76).

وهكذا يُظهر الخطاب الناصري التداخل والترابط بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وإن كان يعطي الأولوية للأولى على حساب الثانية. وقد عبر عبدالناصر عن هذا الرأي في كلمة ألقيت بمناسبة وضع حجر الأساس لمصنع المعونة في 18 تموز/يوليو 1965 بالقول: «ونحن حينما ننادي بأن هذه الثورة قامت لتخلصنا من الاستبداد السياسي، فإنما نعني أنها قامت أيضاً لتحقق بين ربوع هذا الوطن العدالة الاجتماعية.. فهذه الثورة يجب أن تكون ثورة بناء» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 128). وعاد الميثاق ليؤكد أن «الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية، فالمواطن لايمكن أن تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

1 – أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.

2 – أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.

3 – أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته».

وبذلك يستطيع المواطن – كما يؤكد الميثاق – امتلاك حريته السياسية، «ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها» (الميثاق، 1962: 44).

ويؤكد الرئيس جمال عبدالناصر في كتابه «فلسفة الثورة» الذي نشره في عام 1954 قضية الترابط بين تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والديموقراطية السياسية قائلاً: «ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو ممن أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يكون الأمر فيها إلى ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. لقد سبقنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشهما معاً، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا أن تعيش الثورتان معاً في وقت واحد» (جمال عبدالناصر، د. ت: 25).

ولضمان الحقوق الأساسية للمواطن وتحقيق المساواة، يطرح الخطاب الناصري قضية تحديد الملكية ولا سيما في مجال ملكية الأراضي الزراعية. فبدأت الثورة في عملية القضاء على الإقطاع، بتحديد حد أعلى لملكية الأراضي الزراعية، وتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين، وهو المشروع السياسي – الاقتصادي الذي

يستهدف إجراء تغيير جذري في البنية التحتية للمجتمع المصري، وقد أطلق على هذا المشروع «الإصلاح الزراعي». يقول عبدالناصر في خطاب له ألقي في حفل توزيع الأراضي على الفلاحين في بلتاج عام 1954 حول هذا الموضوع: «والثورة تعلم أنه لن تكون هناك حرية إذا ظل الفلاح مقيداً في حريته السياسية، وإذا ظل مستغلاً استغلالاً كاملاً تحت اسم الإقطاع وتحت اسم الملكية. وبدأنا تحديد الملكية لكي نتحرر جميعاً، خلقنا الله أحراراً، ويجب أن نعيش أحراراً، ويجب أن يدافع كل فرد منا عن حريته ويحرص عليها. ونحن حين نوزع الأرض اليوم، إنما نبني بناء ثابت الأساس في سبيل الحرية، الحرية الحقيقية والحياة الكاملة، لا في سبيل الحرية الزائفة أو الحرية المخادعة، فحين نوزع الأرض اليوم نحرركم جميعاً، نحرر الأرض والفلاح ونحرر الوطن» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 194).

إن ما يزعج عبدالناصر – كما يظهر جلياً عبر خطابه – هو أن الإقطاع لا يؤدي إلى استغلال الفلاحين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى التحكم في الدولة وتوجيه سياستها. ولذا لا يتردد في خطاب له في 19 نيسان/أبريل 1954 أمام وفود الفلاحين والعمال بكفر الدوار في مهاجمة الإقطاع، وتسويغ سياسة الإصلاح الزراعي قائلاً: «إن هذا التحديد خلصنا من الإقطاع الذي استمر سنين طويلة، وإنه يعبر عن معنيين أساسيين: الأول هو الحرية السياسية، والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي. فقد كانت الأرض التي يملكها الإقطاع، والتي يعمل فيها الفلاح هي العامل الأول الذي كان يستغل دائماً في التوجيه السياسي (...)، وكانت النتيجة تحكم الإقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 185).

إن هذا التصور الناصري لعلاقة الإقطاع بالدولة، يعكس في حقيقة الأمر تأثر الخطاب الناصري بالخطاب الاشتراكي الماركسي، الذي يرى في الدولة أداة قهر وقمع، وجهازاً سياسياً في خدمة طبقة اقتصادية رأسمالية تملك أدوات الإنتاج ووسائله.

وبالإضافة إلى التوجه للقضاء على الإقطاع ورأس المال المستغل، فقد توجه إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل ومنع استغلاله. فاتجهت الثورة – كما يقول عبدالناصر في خطاب ألقي في هيئة تحرير الدرب الأحمر بالقاهرة في 9 أيار/ مايو 1954 إلى: «تحرير العامل من سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يسيطرون على الحكومات، فقد كان هؤلاء يرشون الحكام ليتمكنوا من الاستبداد

بالعمال والمستهلكين أيضاً، ومن ثم شعرت الحكومة بأن من واجبها ألا يطغى صاحب العمل على العمال، فنظمت العلاقة بينهما على هذا الأساس» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 199).

«إن هذه الاشتراكية دون صراع الطبقات، التي سعى إليها عبدالناصر، والتي تطابقت مع زيادة دور الدولة لصالح «الشعب»، تمثل التعبير الأيديولوجي لرؤية الطبقة البرجوازية للدولة» (Hussein, 1971: 169).

ثانياً – الركيزة الاقتصادية:

يرى الخطاب الناصري أن هناك خللاً واضحاً في الميدان الاقتصادي المصري في ظل العهد السابق للثورة، والسبب في ذلك – كما يؤكد هذا الخطاب – يعود إلى سيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل للاقتصاد، مما خلق نوعاً من عدم التساوي والتوازن في النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، ولهذا يتبنى الخطاب الناصري الرؤية الماركسية التي ترى في النظام السياسي انعكاساً لطبيعة القوى الاقتصادية الموجودة على أرض الواقع.

فقد نص الميثاق على أن: «من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الاقتصادية، فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان، فمن المحقق أن الحرية السياسية في ذلك البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع، وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل» (الميثاق، 1962: 39).

وبناء على هذا التصور وهذا التفسير، وللخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم الموروث عن النظام الملكي السابق لثورة 1952، ومن أجل بناء اقتصاد مصري قوي وكفؤ، وجد عبدالناصر أن التنظيم الاقتصادي السليم، يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس والمعايير الفكرية والسياسية المتمثلة في بعدين: الأول يتعلق بمفهوم الملكية الخاصة، والثاني يتعلق بالتخطيط ودور القطاع العام.

1 – الملكية الخاصة:

يتخذ الخطاب الناصري موقفاً وسطاً من الملكية الخاصة أولاً، وفي تغيير الموقف صوب مزيد من القيود على هذا النوع من الملكية ثانياً (محمد صفي الدين خربوش، 1989، 165). وهذا ما أوضحه عبدالناصر في المؤتمر الأول للغرف

التجارية في القاهرة في 30 كانون الثاني/يناير 1956: «إن الاقتصاد القومي إذا سار في الطريق القومي الصحيح، فلا بد أن يحقق زيادة في الدخل، ولهذا عنيت الثورة ما عنيت بأن يكون الاقتصاد الفردي متحرراً» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 245). وعاد عبدالناصر ليؤكد في نفس المؤتمر وضع المصلحة العامة للعمل الفردي موضحاً أن: «رأس المال الفردي حر في حدود المصلحة العامة للشعب، وهذا هو طريقنا لبناء الوطن».

ويحدد الميثاق، من جانبه، موقفه من الملكية الخاصة بتأكيد أن أسس التنظيم الاقتصادي هي إعادة توزيع الثروة، وتوسيع قاعدتها، وتجميع المدخرات، ثم وضع خطة شاملة للإنتاج، وسيطرة على وسائل الإنتاج وخلق قطاع عام قادر يستطيع أن يقود التقدم والرفاهية الاجتماعية مع وجود قطاع خاص يشارك في تطبيق الخطة دون استغلال أو أي نزعات متطرفة جامحة (الميثاق، 1962: 52).

ووفقاً للخطاب الناصري، فإن بناء الاقتصاد المصري يتطلب السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسة في البلاد، بحيث تنتقل ملكية هذه الوسائل من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب، ولا يتطلب هذا – تبعاً لذلك الخطاب – تأميم كل وسائل الإنتاج، أو إلغاء الملكية الفردية أو الخاصة، أو المس ببعض الحقوق الشرعية كالإرث، وإنما – كما يؤكد الميثاق – «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج». ويمكن الوصول إلى ذلك بطريقتين:

«1 – خلق قطاع عام قادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسة في خطة التنمية.

2 – وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال، على أن تكون رقابة الشعب للقطاعين مسيطرة عليهما معاً» (الميثاق، 1962: 53).

وقد حدد الميثاق ما ينبغي أن يكون ملكاً عاماً للشعب، حيث نصّ على أن تكون الهياكل الرئيسة لعملية الإنتاج في إطار الملكية العامة للشعب. وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال، فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام وفي ظله. وقد اعتبر محمد حسنين هيكل، أحد الكتاب المقربين من عبدالناصر، أن الموقف من الملكية هو أحد الفروق المهمة بين الاشتراكية العربية – أو التطبيق العربي للاشتراكية – والاشتراكية الماركسية.

فالاشتراكية العربية لا تعتبر أن كل مالك مستغل، فهي تفرق بين نوعين من الملكية، الملكية الأولى هي: الملكية التي تمثل العمل، والتي تكون ضمن إطار عدم استغلال الآخرين، وهي حق ينبغي التوسع فيه. والملكية الأخرى هي: ملكية المالك المستغل وهذا ينبغي نزع أسلحة الاستغلال منه (Al-Shalabi, 2001: 126).

إن طرح كل هذه الرؤى والأفكار المتعلقة بالملكية الفردية يهدف – كما شرحها عبد الناصر في خطاب له بمناسبة إعلان الدستور في 16 كانون الثاني/ يناير 1956 – إلى: «إقامة مجتمع وطني سليم، تسوده الرفاهية (يقصد الحالة الاقتصادية)، والعدالة الاجتماعية، لا مكان فيه لسادة، ولا مكان فيه لعبيد، كلنا أحرار في هذا الوطن، كلنا نشعر بالحرية، كلنا نشعر بالمساواة» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 231).

فعبد الناصر يعتقد بأن تحقيق الهدف المنشود المتمثل في مجتمع قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية يجب أن يقوم على الاقتصاد، ولهذا فهو يقول في خطاب ألقي في المحلة الكبرى في 8 آب/أغسطس 1958: «وإذا أردنا أن نزيد الإنتاج، فإننا يجب أن نفكر مرة أخرى في المجتمع الذي نتمناه، في المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، علينا أن نفكر في التوزيع لأننا إذا زدنا الإنتاج وكان الدخل من زيادة الإنتاج منحصراً في فئة قليلة من الناس، فإننا نكون قد ضاعفنا الدخل القومي ولا نكون بأي حال من الأحوال حققنا المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، الذي آمنا به والذي نعمل من أجله» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 762).

ويقول أيضاً في الخطاب ذاته «وفي نفس الوقت الذي نعمل فيه من أجل بناء المجتمع ومن أجل زيادة الإنتاج، إننا نبحث ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في الصناعة؟ ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في الزراعة؟ ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في التجارة؟ ونحن نبحث هذا لا نقول أي البلاد طبقت هذا النظام؛ لأن كل بلد يجب أن تطبق هذا النظام بما يتمشى مع ظروفها ومع تقاليدها ومع معيشتها، وهذه هي تجربتنا».

ويسوغ أحد الكتاب الناصريين الآخرين رؤية عبدالناصر للملكية الخاصة بعدة اعتبارات هي: ظروف المجتمع، وطبيعة التخلف في بعض الصناعات والمهن، وما تتطلبه التنمية الاقتصادية الشاملة من تعاون الجماهير مع الدولة، وملكية القطاع

الخاص للخبرة والأموال، وما أثبتته التجارب من كفاءة الملكية الخاصة في نطاق بعض المهن كالزراعة. (عبدالله إمام، 1971: 332).

ويبدو في التجربة الناصرية، أنه كان يكفي «برجوازية الدولة» انتزاع السيطرة على وسائل الإنتاج من البرجوازية التقليدية عبر تأميمها من أجل تطبيق تنمية «اشتراكية» (Hussein, 1971: 170).

2 – التخطيط ودور القطاع العام:

الأساس الثاني الذي تقوم عليه الاشتراكية الاقتصادية من وجهة نظر الخطاب الناصري، يتمثل في التخطيط الاقتصادي وإقامة قطاع عام قوي ونشط. ومن هنا فقد أولى «الميثاق» التخطيط الاقتصادي أهمية بالغة، وعدّه شرطاً أساسياً لتحقيق التقدم عن طريق وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج، حيث إن «اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين والذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني. ومن ناحية أخرى تقتضي عدالة التوزيع وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية «العاملة» وتصنع لها مجتمع الرفاهية» (الميثاق، 1962: 52).

ويؤكد الميثاق أهمية التخطيط والتنظيم لأن«التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريق الوحيد الذي يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية، والتخطيط ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب عن جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا، والتخطيط مطالب بأن يحقق حلاً للمعادلة الصعبة، وهذه المعادلة هي كيف نزيد الإنتاج؟ وفي الوقت نفسه كيف نزيد الاستهلاك من السلع والخدمات (...)؟ إن هذا التنظيم لا بد له من أن يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى لا مركزية في التنفيذ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل مجموع الشعب وأفراده» (الميثاق، 1962: 54).

ويؤكد المفكر عصمت سيف الدولة أهمية التخطيط الاقتصادي، إذ يعده ضرورة لتحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج، ويعد هذه السيطرة هي معنى «الاشتراكية العربية». ومن ثم، فإن مسوغ التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي لدى صاحب هذا الرأي «هو سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج

كمضمون للاشتراكية وليست المتطلبات الفنية لعملية الإنتاج» (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 173).

وقد ربط الميثاق بين القطاع العام والتخطيط الذي قدمه الرئيس عبدالناصر لمؤتمر القوى الشعبية في 21 أيار/مايو 1962، وأعطى الأول دوراً مهماً لتحقيق أهداف الأخير. وحدد الميثاق أيضاً مجموعة من الخطوط الأساسية التي تحكم القطاع العام، وتضمن تقدمه وازدهاره.

والخطوط الأساسية هي:

«1 – في مجال الإنتاج: يجب أن تكون الهياكل الرئيسة لعملية الإنتاج (سكك حديد، طرق، موانئ، سدود، وسائل نقل بحري وجوي...) في نطاق الملكية العامة للشعب.

2 – في مجال الصناعة: يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدين – في أغلبها – داخلة في إطار الملكية العامة.

3 – في مجال التجارة: يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب، ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية.

4 – في مجال المال: يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة، ذلك أن للمال وظيفته الوطنية التي يجب ألا تترك للمضاربة أو المقامرة، وكذلك شركات التأمين يجب أن تكون في إطار الملكية العامة لصيانة المدخرات الوطنية.

5 – في المجال العقاري: يجب أن تكون هناك تفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة: ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال، وملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني» (الميثاق، 1962: 56).

وأوضح الميثاق مسؤولية القطاع العام ودوره مشيراً إلى أن «قوانين يوليو الثورية لعام 1961» لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما زيادة كفاية القطاع العام الذي يملكه الشعب وتطوير قدرته على تحمل مسؤولية التخطيط وتمكينه من أداء دوره القيادي في عملية التطوير الصناعي على الأساس الاشتراكي (الميثاق، 1962: 72).

وعن دور القطاع الخاص في الإسهام في بناء الاقتصاد الوطني يرى الميثاق أن: «رأس المال الفردي في دوره الجديد، يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة

الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام، وأن هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه في ضوء احتياجات الشعب، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف، وأنها على استعداد لأن تحميه ولكن حماية الشعب واجبها الأول» (الميثاق، 1962: 74).

وأكد عبدالناصر في خطابه في عيد العمال عام 1968 أهمية دور القطاع الخاص في التنمية والتطور في المجتمع الاشتراكي قائلاً: «يجب أن نعطي للقطاع الخاص فرصته لكي يستقر ويتدعم ويأمن على نفسه، إننا قبلنا بالقطاع الخاص أو الرأسمالية الوطنية على أنها قوة من قوى تحالف الشعب العامل» (وثائق جمال عبدالناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات 1967–1968، 1973: 467).

وعلى الرغم من كل محاولات عبدالناصر في خلق اقتصاد متوازن ومستقل، فإن هناك من يعتقد – ومنهم محمود حسين الذي وضع كتاباً عن «صراع الطبقات في مصر: 1945–1970» – بأن هناك خلطاً في المفاهيم في ظل التجربة الناصرية وخطابها من مثل: «ملكية خاصة» و«رأسمالية»، و«ملكية الدولة» و«الاشتراكية» وهذا الخلط، الذي جاء نتيجة المرجعيات السوفييتية، مبني على «حجة» قانونية مفادها: إذا أصبحت وسائل الإنتاج الأساسية ملكاً للدولة (حتى ولو لم يكن في الدولة طبقة عاملة) فهذا يعني أن الطريق مسدود أمام الرأسمالية، وأن الطريق أصبح غير رأسمالي ''non capitaliste'' (Hussein, 1971: 170).

ثالثاً – الركيزة السياسية:

كان النظام السياسي الذي ساد مصر قبل الثورة، كما يراه الخطاب الناصري، نظاماً فاسداً يقوم على الاستبداد السياسي، على الرغم من وجود الأحزاب والبرلمانات التي كانت قائمة ومتتالية. وقد أبدى عبدالناصر هذا التصور في خطاب له ألقاه في الإسكندرية في 14 حزيران/يونيو 1953 بالقول: «إن هدف الثورة هو تغيير النظام الفاسد» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 65)، وبناء على ذلك كان لا بد لهذا الخطاب أن يركز ويلح باستمرار على مفهوم الديموقراطية السياسية أو ما سمي «بالديموقراطية الاشتراكية».

ويذكر أحد الباحثين أن عبدالناصر وعدداً من المثقفين وصفوا مفهوم الديموقراطية هذا، باسم «الديموقراطية الاشتراكية» التي تنبع من علاقات الإنتاج الاشتراكية. كما يرى أن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يوضح أنه

تضمن ثلاث أفكار رئيسة: أولاها، رفض الديموقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للأحزاب. وثانيتها، أن المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقال من هيكل إقطاعي رأسمالي إلى الاشتراكية، فيترتب على ذلك أن مصر تحتاج إلى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية. وثالثتها، أن الديموقراطية الاشتراكية تتحقق من خلال إشراف الشعب المستمر على أجهزة الدولة (علي الدين هلال، 1981: 141).

ومن أجل فهم هذه الأفكار، يمكن تقسيم الخطاب السياسي الناصري إلى جزأين: الأول، يهتم بقضية رفض الديموقراطية البرجوازية. والثاني، يتعلق بقضية تحقيق الديموقراطية الاشتراكية وإقامة الديموقراطية السليمة عبر إشراف الشعب على أجهزة الدولة، كما يطالب هذا الخطاب.

1 – رفض الديموقراطية البرجوازية:

لقد انتقدت الثورة الناصرية من خلال خطابها المبكر المؤسسات السياسية والأحزاب، والقوى السياسية في ظل الحقبة الملكية التي سبقت الثورة. وقد عبر عبدالناصر عن هذا التصور وهذا التوجه في خطاب له بمناسبة افتتاح مقر هيئة التحرير بالمنصورة عام 1953 بالقول: «نعم فلقد تمكنت فئة قليلة من الناس أن تسخر أجهزة الدولة جميعها لمصالحها، دون النظر إلى مصالح بقية الشعب، وبدأت تسطر أحلك صفحات الرشوة والفساد، والاتجار بأقوات الشعب والعبث بمقدساته، باسم الحكومات المتعاقبة، وتحت بصر البرلمانات المتتالية، وزيفوا على الشعب إرادته، فقالوا إن الأحزاب تمثل الشعب، وإن البرلمانات هي صوت الشعب، ولم تكن هذه الأحزاب وتلك البرلمانات إلا المعول الذي فتك بمعنويات الشعب ومقوماته عن طريق الاستبداد السياسي» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 47).

ويقول أيضاً في أحد خطاباته المبكرة التي ألقاها في المؤتمر العام بميدان الجمهورية بالقاهرة بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 1953: «لقد حُكمتم زهاء ربع قرن في ظل دستور يضارع أرقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية، حُكمتم باسم الديموقراطية، ولكنكم باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم، ولم تنالوا استقلالكم، ولم تنعموا يوماً واحداً بالحرية والكرامة، التي لم يكفلها الدستور في عهودهم، إلا لهم من دون الشعب، فخسرتم كل شيء وكسبوا كل شيء، حتى ثرتم على هذه الأوضاع فحطمتموها. فمن منا يقبل أن تسلم الثورة

أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة، وباسم الدستور الخلاب، وباسم البرلمان المزيف، إلى تلك الفئة من المخادعين؟» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 106).

وحول الفساد في أجهزة النظام السابق، واستغلال هذا النظام لتحقيق مصالح ذاتية يقول عبدالناصر في خطاب آخر أمام وفد الوجه البحري والقنال في قاعة مجلس النواب في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1954: «إن كرسي النيابة كان وسيلة من وسائل الانتقام، (...) إخواني لقد استغل الخلاف بين العائلات فيما مضى وأنتم بهذا أدرى، وكان كل فرد يفوز بكرسي البرلمان يكون فرحاً لأنه سينتقم من أعدائه، ويذهب عهده ويأتي آخر لينتقم منه» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 326).

وإضافة إلى هجوم الثورة الناصرية وخطابها على المؤسسات والأجهزة السياسية السابقة، فإن عبدالناصر قد رسم صورة باهتة لدور الجماهير في مصر، وأعرب عن خيبة أمله من موقف هذه الجماهير، وقد ذكر ذلك في كتابه «فلسفة الثورة» الذي نشره في عام 1954 قائلاً: «لقد كنت أتصور قبل 23 يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير... ثم فاجأني الواقع بعد 23 يوليو... قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير...، وطال انتظارها...، لقد جاءتها جموع ليس لها آخر... ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال! كانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر» (جمال عبدالناصر، د. ت: 21).

وفضلاً عن ذلك، فقد استخدم عبدالناصر تشبيهاً للشعب المصري ولزعماء حركة يوليو، يمكن أن يعبّر عن نظرة متعالية إلى حد ما، فهو يذكر أن «الطريق هو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فدور الحارس فقط، لا يزيد ولا ينقص.... الحراسة لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل. وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقاً معيناً، وطال عليها الطريق، وقابلتها المصاعب، وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق، وضللها السراب، فتبعثرت القافلة، كل جماعة منها شردت في ناحية، وكل فرد مضى في اتجاه. وما أشبه مهمتنا في هذا الوضع بدور الذي يمضي، فيجمع الشاردين والتائهين ليضعهم على الطريق الصحيح، ثم يتركهم يواصلون السير. هذا هو دورنا ولا أتصور لنا دوراً سواه» (جمال عبدالناصر، د. ت: 49).

2 – إقامة الديموقراطية السليمة:

كان من البدهي أن يطرح عبدالناصر مفهوماً «للديموقراطية السليمة» التي اعتبرت أحد أهداف ثورة 1952، ولا سيما أن ديموقراطية ما قبل 1952 هوجمت هجوماً عنيفاً. «فالديموقراطية السليمة النظيفة» التي يراها عبدالناصر في خطاب له في نادي الضباط في 19 أيار/مايو 1955: «لا تسمح للأجنبي بالتدخل، ولا للمستغل بالتحكم، إنها ديموقراطية قوية، من أجل صالح الغالبية، غايتها تحرير الفرد، تحرير الرزق، عدالة حقيقية، حرية فردية، حرية جماعية... مجتمع اشتراكي سليم... هذه هي الحرية التي نعنيها... هذه هي الديموقراطية التي نفهمها» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 78).

ما يثير الانتباه في خطاب عبدالناصر تركيزه على ضرورة الربط بين الديموقراطية التي أطلق عليها «الحرية السياسية» والاشتراكية التي اعتبرها «الحرية الاجتماعية»، وجعل تحقق الأخيرة شرطاً ضرورياً لوجود الأولى (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 215).

والاشتراكية – بحسب الخطاب الناصري – حل مناسب وممكن لبناء نظام يحقق الديموقراطية السليمة، التي يتساوى فيها الجميع، ويتم فيها تقدم المجتمع والدولة. وقد تناول الميثاق مفهوم الديموقراطية بطريقتين؛ إحداهما سلبية، والأخرى إيجابية. فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة – كما ذكرنا سابقاً. وعلى الجانب الآخر، فقد ألح الميثاق على تلك العملية التي تقود إلى إقامة ديموقراطية حقيقية، وعلى التعديلات التي يجب إدخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية (الميثاق، 1962: 38).

ويبدو أن عبدالناصر قد اعتقد أن عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية وتشرذمها وشرودها وحالة التيه التي انتابتها نتيجة لأوضاع اقتصادية واجتماعية ينبغي إزالتها. فهو يقول في خطاب له في ميدان الجمهورية في القاهرة في 21 شباط/فبراير 1959: «إن الديموقراطية السياسية، التي لا ترضى أن تكون هناك ديموقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الأساس السليم بين أبناء الوطن الواحد، لا يمكن أن تكون ديموقراطية بأي شكل من الأشكال، إنما هي تستغل اسم الديموقراطية لتستغل سياسياً، ولتستغل اجتماعياً، ولتستغل اقتصادياً» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 384).

وقد رسم الميثاق ملامح الديموقراطية السليمة، أو ديموقراطية الشعب العامل كله، وحدد سماتها في المبادئ الآتية:

أولاً: إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية، وإن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، وأن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، وأن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

ثانياً: إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات؛ فالديموقراطية بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب، سلطة مجموعة الشعب وسيادته.

ثالثاً: إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة، ولا بد للتنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر من أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية، وهي القوى التي طال استغلالها، والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة.

رابعاً: إن التنظيمات الشعبية ولا سيما التنظيمات التعاونية، والنقابية، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال في التمكين للديموقراطية.

خامساً: إن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية، ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية إليها» (الميثاق، 1962: 48).

وعلى الرغم من إحساس الرئيس عبدالناصر بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع المصري، فإنه كان يعتقد – في مراحل الثورة الأولى على الأقل – بأن الديموقراطية الليبرالية، قد تكون علاجاً لأمراض المجتمع وحاجاته الأساسية، لكنه بعد ممارسته وتعمقه في تطبيق السياسة الداخلية والخارجية بدأ يتخذ منحى آخر. فالرئيس عبدالناصر يصرح في لقاء مع صحيفة الأهرام حول نظام الحكم في 17 يونيو/حزيران 1953 قائلاً: «إنني أؤمن بالديموقراطية الصحيحة، إيماني بحق الشعب في اختيار كل ما يمس كيانه أو مستقبله، لذلك أرى أن تترك للشعب حرية اختيار النظام الذي يريده ليحكم نفسه» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 69).

وعن موقفه من الأحزاب السياسية يقول عبدالناصر في المقابلة نفسها: «ولماذا نفكر في قيام حزب واحد، وفي قيام الحكم المطلق وقد تحولت الدول التي طبقته إلى تطبيق النظام الديموقراطي الصحيح بتعدد الأحزاب؟ ولماذا لا نفسح المجال أمام كل مبدأ تعتنقه جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن في أن يعيش ويعمل في حرية لخدمة المجموع؟ مراعين عدم الإضرار بمصالح الوضع الدستوري، الذي قد يسفر عنه التعدد الكبير للأحزاب السياسية، وما فترة الانتقال إلا دعامة لوضع الأساس الديموقراطي السليم» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 69).

ولكن يبدو أن التجربة الحزبية المتعثرة والصعبة التي عاشتها مصر في ظل الحقبة الناصرية، ولا سيما بعد أزمة مارس أو «أزمة الديموقراطية» عام 1954 قد أثرت في عبدالناصر وخطابه (عادل حمودة، 1983)، ليتحول من خطاب سياسي ليبرالي – إلى حد ما – في بداية الثورة إلى خطاب سياسي أكثر توجهاً نحو الاشتراكية الاجتماعية عام 1962.

ويسوغ عبدالناصر نظرته للعمل الحزبي والسياسي بالقول في خطاب له أمام ضباط القوات المسلحة في 19 أيار/مايو 1955: «لقد كانت الحزبية والحزبية وحدها هي السبيل الذي استطاع به الاستعمار أن يتمكن من أراضينا، لقد كانت الحزبية هي العامل الأول الذي صرف هذا الوطن عن أهدافه وحريته التي نادى بها في ثورة 1919، الحزبية هي الداء الذي حرف معنى الحرية من حرية الأغلبية إلى حرية الأقلية، كانت الحزبية هي أقلية تتحكم في الأغلبية، وكان الحكم قائماً لصالح الأقلية» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 76).

فالتجربة الحزبية السياسية – وإن لم يستخدم الخطاب الناصري مصطلح حزب – بدأت في هيئة التحرير عام 1953، ثم في الاتحاد القومي عام 1956، الذي كانت تجربته غير ناجحة تماماً، مما أدى في النهاية إلى أن أصبح الخطاب الناصري السياسي أكثر تحديداً، وأكثر حذراً تجاه مصطلحات الديموقراطية بالمعنى الغربي، بحيث تم في نهاية المطاف تأسيس «الاتحاد العربي الاشتراكي» عام 1962.

ولضمان فعالية القوى الشعبية المكونة للاتحاد الاشتراكي، حدد الميثاق أن هذه القوى «يجب أن يمثلها الفلاحون والعمال بنصف المقاعد، وأن يكون لهذه التنظيمات سلطة الإشراف على أجهزة الدولة التنفيذية، والعمل على أن تكون القيادة جماعية داخل هذا التنظيم حتى يكون ذلك عاصماً من جموح الفرد» (الميثاق، 1962: 47).

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن الممارسات العملية للنظام الناصري وقائده عبدالناصر تظهر أنه كان يتمتع بسلطات واسعة في أثناء حكمه. فقد أعطى دستور 1956 الذي صدر بعد انتهاء الفترة الانتقالية رئيس الجمهورية سلطات دستورية أكثر مما توافر للملك في العهد السابق، ومنها تولي السلطة التنفيذية وفق إصدار قرارات تكون لها قوة القانون، بالإضافة إلى حقه في اقتراح القوانين والاعتراض عليها، وسلطة إصدارها، كما منحه سلطة حل مجلس الأمة (أحمد حمروش، 1982: 115).

وبعد صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في آذار/مارس 1958 حل مجلس الأمة، ولم يشكل مجلس أمة الاتحاد إلا في شباط/فبراير 1960، أي بعد سنتين من الوحدة، حيث شكل مجلس بالتعيين خلال هذه الفترة. وفي أيلول/سبتمبر 1962 صدر الإعلان الدستوري الذي نظم السلطات العليا في الدولة، وقد احتفظ هذا الإعلان لرئيس الجمهورية بكل سلطاته الدستورية، وبقيت مصر بلا حياة نيابية حتى صدور الدستور المؤقت في 24 آذار/مارس 1964 الذي أبقى على كل سلطات رئيس الجمهورية، وأدخل الاستفتاء كحق من حقوقه لتعرف رأي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد (أحمد حمروش، 1982: 124).

وفي عام 1968، صدر «بيان 30 مارس» الذي جاء بعد (نكسة 67) ليؤكد أهمية القيام بتعديلات جوهرية أساسية وضرورية في بنية العمل السياسي للنظام الناصري، ولا سيما بعد أن اقتنع هذا النظام بضرورة مسايرة الديموقراطية الاجتماعية الديموقراطية السياسية، وقد تضمن البيان مجموعة من اقتراحات دستورية. يقول عبدالناصر بهذا الشأن في بيان صدر في 30 آذار/ مارس 1968: «إنني أقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة الآتية: أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وأن تتوافر كل الضمانات للحرية الشخصية، وأن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والصحافة. وأن ينص الدستورالجديد على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية. ومن المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة، وأن ينص الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودوره الاجتماعي. وأن ينص الدستور على حصانة القضاء وأن يكفل حق

الثقافة، وأن ينص الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 378).

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية المعبر عنها في الخطاب الناصري حول ضرورة التغيير والانفتاح والتأقلم مع الواقع الجديد الذي نشأ بعد عام (67) فإنه يلاحظ على التنظيم السياسي في العهد الناصري ما يأتي:

1 – **الدمج بين السلطات:** أي الدمج بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في سلطة واحدة، هي السلطة التنفيذية، ويظهر ذلك بصورة بارزة في النصوص الدستورية التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة تعدت وظيفته الرئيسة.

2 – **المركزية الشديدة** في بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسي: ويبرز ذلك بوضوح في تولي رئيس الجمهورية للسلطة التنفيذية، وفي منحه صلاحيات تشريعية، وسلطة حل البرلمان، وحقه في رئاسة التنظيم الشعبي (طارق البشري، 1977: 19).

3 – **مبدأ الشمولية:** أي قيام تنظيم سياسي واحد، تمثل في «هيئة التحرير»، ثم في «الاتحاد القومي»، وأخيراً في «الاتحاد الاشتراكي». والاستغناء بشكل كامل عن الأحزاب السياسية، وحتى التنظيمات الشعبية السابقة لم يكن لها بناء حزبي مستقل، وبذلك انتقض، من حيث المبدأ، إمكانية قيام أية معارضة سياسية بشكل قانوني.

4 – **عسكرة النظام:** من خلال بث أعداد كبيرة من ضباط الجيش السابقين في كل مناحي الحياة السياسية والتشريعية والإدارية وفي أجهزة الحكم المحلي (رفعت السعيد، 1979: 127).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد شكل النظام السياسي الناصري بدقة كما صنفها ماكس ويبر (سلطة تقليدية، وسلطة مؤسسية، وسلطة كاريزمية) (Schwartzenberg, 1988: 248)، فإنه يمكن القول إن هذا النظام يتسم بخصائص السلطة الفردية التي يتحكم بها «شخص واحد» من جهة، والسلطة المشخصنة، ولا سيما بعد تطور وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون الذي كان له دور كبير في توطيد هذه السلطة من جهة أخرى. ففي السابق لا يرى الحكام إلا عن بعد، وبشكل نادر. ويمكن متابعة خطاباتهم منقولة عبر الصحف، ولكن دون صوتهم، في حين أن التلفزيون غير كل ذلك لأنه أدخل «الرئيس في كل بيت» كما يقول جان ماري دنكان (Denquin, 1985: 59).

الخاتمة:

لقد حاولنا تعرف مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري، أو على الأقل، تحديد المعالم الرئيسة لهذا المفهوم بإرجاعه إلى مكوناته الفكرية والأيديولوجية الخاصة، معتمدين على أداة «تحليل المضمون» وسيلة للوصول إلى مكنونات هذا الخطاب وخصائصه. ويمكن إيجاز النتائج والملاحظات التي توصلنا إليها بما يأتي:

1 – إن مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري مفهوم متعدد ومركب الجوانب والأبعاد، فهناك الديموقراطية الاجتماعية، والديموقراطية الاقتصادية، وهناك أيضاً الديموقراطية السياسية. وقد استخدم هذا المفهوم بشكل كبير وواضح في الخطاب الناصري بأنواعه المختلفة والمتعددة، إلا أن هذا الاستخدام لا يعني بالضرورة المعنى نفسه والخصائص المقصودة في الديموقراطية الليبرالية أو الديموقراطية الماركسية (الشعبية) حتى وإن وجد بعض التشابه معها.

2 – إن الاشتراكية – ببعديها الاجتماعي والاقتصادي – تسبق في أهميتها بالنسبة للخطاب الناصري، البعد السياسي المتمثل في الديموقراطية والحرية السياسية. حيث يعد هذا الخطاب الاشتراكية ركيزة أساسية وضرورية لتحقيق «الديموقراطية السليمة»، وإن كان النظام قد بدأ يبتعد عن هذا التصور، ولا سيما بعد نكسة 1967، معبراً عن ذلك من خلال (بيان 30 مارس 1968)، الذي يؤكد ضرورة مواكبة البعد السياسي للبعدين الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة التحول والتطور الاجتماعي.

3 – لم يكن لدى صاحب الخطاب السياسي (عبدالناصر ونظامه) تصور أو نظرية، أو نموذج واضح المعالم والأبعاد لممارسة الحكم بعد ثورة 1952، فتارة يتبنى الخطاب الليبرالي للديموقراطية في ممارسة الحكم، وتارة أخرى يستخدم مفاهيم الديموقراطية الماركسية ومصطلحاتها وقيمها. وقد أكد «الميثاق» فيما بعد، أن الثورة الناصرية قامت وكونت نظريتها للإنسان والمجتمع والدولة عن طريق «التجربة والخطأ» في الممارسة.

4 – يبدو أن صاحب الخطاب الناصري كانت تتملكه وتنتابه هواجس الخوف والحذر من إضاعة الهوية الوطنية، ومن ثم التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء للنموذج الليبرالي أو النموذج الماركسي. وهذا يعكس في حقيقة الأمر الحس والبعد القومي لصاحب الخطاب، وتتجلى هذه الحقيقة، إذا ما تذكرنا بأن الناصرية

أطلقت على نفسها «الاشتراكية العربية» أو بشكل أصح وأدق «التطبيق العربي للاشتراكية».

5 – إن الخطاب الناصري، ولاسيما المنبثق مباشرة من الرئيس عبدالناصر، هو خطاب شفهي ارتجالي[1]، غير معد سلفاً في أغلب الأحيان، مما يجعله خطاباً انفعالياً وعاطفياً، وبخاصة أن الجماهير المصرية والعربية كانت متفاعلة ومتعطشة جداً لهذا النوع من الخطاب، في ظل أوضاع سياسية متغيرة ومتوترة بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط.

6 – هناك ثلاثة مفاهيم لا بد من وضعها تحت المجهر ونحن ندرس النظام الناصري وخطابه حتى نفهم بدقة أهدافه وغايته، وهي مفاهيم تحتاج إلى تمييز من خلال الإجابة عن السؤال الذي أشار إليه الفيلسوف الفرنسي ريمون أرون: أيشكل (النظام السياسي) نخبة سياسية، أم طبقة سياسية، أم طبقة حاكمة؟ (Birnbaum & Chazel, 1978: 105).

وبغض النظر عن الممارسات العملية على أرض الواقع السياسي الناصري، وبغض النظر عن الضعف والتآكل الذي أصاب الفكر والتيار الناصري، سواء أكان في مصر أم في العالم العربي، فإن الأنظمة والأحزاب العربية تدرك أهمية أفكار الخطاب الناصري التي تتناسب، على الرغم من قدمها، مع الوضع السياسي القائم، ولا سيما في ظل «عولمة» لا ترحم، وثورة اتصالات ومعلومات تسعى إلى تشويه الهوية والخصوصية الوطنية للشعوب، و«خصخصة» لا تعمل إلا على خلق فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية تحت شعار الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، وهو الشعار الذي تتبناه وتنادي به «القرية الكونية» أو بشكل أدق «النظام الدولي الأميركي الجديد» (Biarnès,: 1998).

(1) لاحظت الدراسة أن اللغة المستخدمة في خطاب الرئيس جمال عبدالناصر كانت في بعض الأحيان لغة عامية من مثل: («فأنا بدي»، «لم تكن سايبة»، «أولنا فين وآخرنا فين»، «اللي انتوا») مما جعل بعض الخطابات تتصف بالضعف والركاكة. وهو الأمر الذي أكده أحمد يوسف أحمد الذي قام بتحرير خطب عبدالناصر قائلاً "من الواضح أن وثائق عبدالناصر قد تعرضت لعملية «تحرير» بهدف جعلها أكثر سلامة وغنى من الناحية اللغوية من وجهة نظر محررها. وعلى الرغم من أن هذه العملية يمكن أن تؤثر دون أن يدري القائم بها في محتوى الوثيقة ودلالاتها، فإن الملاحظ أنها لم تؤد إلى هذه النتيجة». انظر أحمد يوسف أحمد، المجموعة الكاملة لخطب عبدالناصر وأحاديثه وتصريحاته، جزء 1، 1952–1954، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص24.

أخيراً، لا بد من الاعتراف مع المفكر الفرنسي برتراند بادي Bertrand Badie بأن «الباحث السياسي لم يستطع القيام بالتمييز بين تفهم علمي للعامل الثقافي عن الخطاب التنبئي حول (روح الشعوب)، و(الخصوصية الوطنية) أو (تاريخ العقليات)، مما جعل التحليل أكثر صعوبة وتعقيداً» (Badie, 1984: 11). إن الخطاب الناصري المنبثق من عبدالناصر ونظامه يعد، بحق، النموذج الدقيق والمتميز لمفهوم «الخطاب التنبئي» الذي تحدث عنه ونظر إليه برتراند بادي، محذراً الباحثين السياسيين من الوقوع والسقوط في فخه في بحثهم الدائم عن الحقيقة!!

المصادر

أحمد حمروش (1982). **البحث عن الديموقراطية.** القاهرة: دار ابن خلدون.

أحمد يوسف أحمد (1995). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد يوسف أحمد (1996). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد يوسف أحمد (1999). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

برهان غليون (1996). **منهج دراسة مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية.** مجلة المستقبل العربي، 213 (19): 37–54.

جمال سليم (1986). **الناصرية الجديدة.** القاهرة: مكتبة مدبولي.

جمال الشلبي (2000). **التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن.** أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية: دراسات إستراتيجية.

جمال عبدالناصر (د. ت). **فلسفة الثورة.** القاهرة: دار المعارف.

حامد ربيع (1975). نظرية القيم السياسية: محاضرات غير منشورة. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

رفعت السعيد (1979). **تأملات في الناصرية.** بيروت: دار الطليعة.

سويم العزي (1987). **الديكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية والعالم الثالث.** بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

طارق البشري (1977). ثورة 23 يوليو وقضية الديموقراطية. (مجموعة باحثين) **الديموقراطية في مصر.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

عادل حمودة (1983). **أزمة المثقفين وثورة يوليو.** القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبدالله إمام (1971). **الناصرية: دراسة بالوثائق في الفكر الناصري.** القاهرة: دار الشعب.

عصمت سيف الدولة (1983). تطور مفهوم الديموقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية. **مجلة المستقبل العربي،** 56 (6): 49–79.

علي الدين هلال (1981). تطور الأيديولوجية، ضمن كتاب: سعد الدين إبراهيم: **مصر في ربع قرن 1952–1977**. بيروت: دار الإنماء العربي.

كمال أحمد (1986). **الناصرية والعالم الثالث**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

مارلين نصر (1981). **التصور القومي في فكر جمال عبدالناصر: 1952–1970**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر 1962–1964 (د. ت). القاهرة: وزارة الإعلام.

محمد صفي الدين خربوش (1989). **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر، وسوريا، والجزائر**. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد عابد الجابري (1992). **الخطاب العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد فريد حجاب (1992). أزمة الديموقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث. **مجلة المستقبل العربي**، 164 (15): 69–85.

المنصف وناس (1992). **الخطاب العربي: الحدود والتناقضات**. تونس: الدار التونسية للنشر.

الميثاق (1962). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي (د. ت). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

وثائق جمال عبدالناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات 1967–1968 (1973). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

Al-Shalabi, J. (2001). *Mohamed H. Heikal entre la politique socialiste de Nasser et la politique del'Infitah de Sadat 1952-1981*. Paris: L'Harmattan.

Ansart, P. (1977). *Ideologies, conflit et pouvoir*. Paris: Presses Universitaires de France.

Badie, B. (1984). *Culture et politique*. Paris: Economie.

Biarnès, P. (1998). *Le XXIe siècel ne sera pas Américain*. Paris: Rocher.

Birnbaum, P., & Chazel, F. (1978). *Socologie politique*. Paris: Armand Colin.

Denquin, J.M. (1985). *Science politique*. Paris: Presses Universitaires de France.

Guillien, R., & Vincent, (1990). *Lexique de termes juridiques*. Paris: Dalloz.

Hussein, (1971). *La lutte de classes en Egypte 1945-1970*. Paris: François Maspero.

Prèlot, M. (1963). *Institution et droit constitutionnel*. Paris: Dalloz.

Schwartzenberg, R-G. (1988). *Sociologie politique*. Paris: Montchrestien.

Robert, P., Gweinn., B., Norton, B., & Philip W. Goets. (1990). *The new encyclopedia Britannica*. Chicago, vol 4.

قدم في: يونيو 2002.

أجيز في: فبراير 2003.

Politics

Democratic Principales in Naseri Discourse

Jamal Al-Shalabi

Is political democracy in the Arab World attainable and can a minimal level of social justice be achieved without compromising social injustice? Is it possible to establish such a democracy in the absence of a state economy that acknowledges personal property and plans to build an efficient public sector serving the majority of the population? Nasser's experience in this field can be considered one of the most recent Arab experiments that have sought to answer the above-mentioned questions through its own political theory, particularly through the discourse of Nasser himself and his political regime a regime that lasted from 1952 to 1970. The importance of this study lies in its attempt to interpret democracy as a concept reflected in Nasser's discourse which represents a wholly new Arab experience. The study also seeks to analyze the main elements of Nasser's speeches, delivered or written or disseminated through the mass media. This study hopes to shed light on a significant topic at a time when many concepts economic, social and political are in mutual conflict under the slogan of "globalization".

Keywords: Democracy, Nasirism, Discourse, State economy, Class struggle, Public sector, Public ownership, Private ownership, Social justice, Capital.

* Department of Political Sciences, Hashimiah University-Zarqah-Jordan.